## د.العيبان: تطبيق الشريعة في المملكة حقق العدالة وحفظ الحقوق

# المملكة تجدد دعوتها بتفعيل قرارات مجلسي الأمن وحقوق الإنسان

**أكد معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، أن حكومة المملكة تجدد مطالبتها بالتنفيذ الفوري والعاجل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سورية إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سورية، جاء ذلك خلال كلمة المملكة في افتتاح أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان الجزء الرفيع المستوى، والتي عقدت مؤخرًا في جنيف.**

ودعا معاليه مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى القيام بتقييم ومراجعة دور وفاعلية المجلس في التصدي للانتهاكات المروعة ضد حقوق الإنسان وخاصة في مناطق الصراعات والأزمات، مشددًا على أهمية دور المجلس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومنبهًا إلى أن تصاعد الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي تهدد حياة الشعوب، يجب أن تمثل أولوية ملحة للمجلس في المرحلة المقبلة.

وشدد الدكتور العيبان على دور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز القيم المشتركة بعيدًا عن التسييس، وقال: «يؤكد وفد المملكة على ضرورة اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته وواجباته، وأن تنصب جهوده في المرحلة القادمة نحو بناء القيم والمفاهيم المشتركة للثقافات والحضارات، والتأكيد على مبدأ التنوع الثقافي واستثمار القيم الإنسانية المشتركة في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس، والابتعاد عن الأحادية الثقافية، وخاصة تجاه فرض مفاهيم وقيم جديدة غير متفق عليها دوليًا»، مضيفًا: «إن التقارير الدولية الصادرة عن الوضع في سورية تشير بوضوح إلى أننا أمام جرائم ضد الإنسانية لا تقل سوءًا عما سبقها من جرائم خلفتها الحروب والصراعات المدمرة التي وثقها التاريخ».

### إحالة المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة الدولية

ولفت معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى أن العالم في العام الماضي كان يتحدث عن ما يقارب الـ(ستين ألف قتيل) في سورية، «أما اليوم وبعد مرور ثلاثة أعوام من بدء الثورة السورية، فعدد القتلى يزيد على (مئة وأربعين ألف) سوري، وتشريد ما يزيد على (مليونين ونصف المليون) لاجئ في الخارج، و(سبعة) ملايين نازح في الداخل، وتعذيب (أحد

عشر ألفًا) من المعتقلين في سجون النظام، وكل ذلك بسبب تعنت النظام الدموي في سورية، واستمراره في قتل الشعب السوري الشقيق بأشد الأسلحة فتكًا، لا سيما الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليًا، وإلقاء البراميل المتفجرة على السكان المدنيين بما فيهم الأطفال وكبار السن حتى أصبحنا أمام مشهد مروِّع تجلت فيه كل انتهاكات حقوق الإنسان الّتي عرفتها البشرية.

وحمّل الدكتور العيبان المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية إزاء التدهور السريع والخطير للوضع الانساني في سورية، ويقع على عاتقه اتخاذ كافة «التدابير اللازمة» لضمان إدخال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان، وتقديم كل ما من شأنه رفع معاناة الشعب السوري.

وقال: «إنه استمرارًا لما تبذله حكومة المملكة من جهود بهدف إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق وتضامنًا معه؛ فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإقامة يوم للتضامن مع الأطفال السوريين، يهدف إلى تسليط الضوء على معاناتهم وتقديم العون والمساندة لتغطية حاجات مئات الآلاف من الأطفال السوريين الذين يعيشون في ظروف مأساوية صعبة».

وحول القضية الفلسطينية، لفت الدكتور العيبان إلى أن الأحداث الجسيمة التي استجدت في مناطق مختلفة من العالم؛ ينبغي ألا تنسينا قضية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، وما يتعرض له من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان بسبب عدم تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية السلام، واستمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، وخاصة من خلال مواصلة الاستيطان، والاعتقالات التعسفية، وحرمان الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من أبسط حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، «مما يحتم علينا التذكير دائمًا بتاريخ وواقع هذه الكارثة الإنسانية، والعمل الجاد لتنفيذ المقررات الدولية وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة»، مطالبًا بالتزام إسرائيل - باعتبارها سلطة احتلال - تمكين المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى تلك الأراضي التي تقع في مناط ولايته القُطرية.

وأعرب معالي الدكتور العيبان عن تقدير المملكة للجهود الكبيرة التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافانيثم بيلاي ومعاونوها في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مهنئًا السفير بودلير ندونغ إيلا، الممثل الدائم لدولة الجابون على انتخابه رئيسًا للمجلس، وأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول المشاركة، خلال كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان.

وقدم الدكتور العيبان الشكر للدول الشقيقة والصديقة، التي دعمت إعادة ترشيح المملكة لعضوية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، مؤكدًا مضي حكومة المملكة قُدما نحو تحقيق تعهداتها الطوعية التي أبدتها عند ترشحها والتزاماتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم آلياتها وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان لتحقيق المقاصد التي أنشئ من أجلها.

## الإصلاحات الداخلية

وأشار الدكتور العيبان إلى حرص حكومة المملكة على إرساء نظام عدالة منصف وفعّال، يرتكز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية، إيمانًا منها بأن إعمال مبدأ سيادة القانون ضروري لصون الأمن والسلم وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وأتى صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية والمرافعات أمام ديوان المظالم خطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة، بما يعزز ويحمي حقوق الإنسان.

وأكد الدكتور العيبان أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ تُمثل سَبْقا تاريخيًا لإشاعة التسامح والتعايش السلمي وترسيخ الاعتدال في مواجهة دعاوى الكراهية والتعصب، وجعل الاختلافات بين أتباع الأديان والثقافات أساسًا للتفاهم لا التصادم، وقد تُوجت هذه المبادرة بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات في فيينا في نوفمبر ٢٠١٢م.

كما أكد معاليه أن المملكة قد عملت على تسخير مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية ويشجع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤م.

وعلى المستوى الدولي، نوه معاليه بدعم حكومة المملكة لاقتصادات الكثير من البلدان استشعارًا منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مُراعيًا لحقوق الإنسان، من خلال توفير القروض الميسرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، بما يشكل رافدًا من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم.

## حقوق العمالة الوافدة

ولفت الدكتور العيبان إلى تبني حكومة خادم الحرمين الشريفين، رعاه الله، المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين، حيث صدرت لائحة «العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم» التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل، كما أقرت برنامجًا لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمالة الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسة لبلدان العمال الوافدين في المملكة.

وأشار معاليه إلى أن المملكة تؤكد مجددًا حماية حقوق العمال الوافدين وأسرهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعة وثلاثين وخمسمائة مليار دولار أمريكي - لبلدانهم في عام ٢٠١٣م بزيادة قدرها ١٨٪ عن العام الذي سبقه، مما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم.

## «مليون دولار» دعم من المملكة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

قدم معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، رئيس وفد المملكة المشارك في جلسات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة مؤخرًا في جنيف مبلغ «مليون دولار» مساعدة من المملكة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار استمرار دعم المملكة الطوعي لآليات الأمم المتحدة.

وعبر معاليه خلال لقائه السيدة نافانيثم بيلاي المفوضة السامية عن دعم المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مؤكدًا جهودها الحثيثة في رفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق، كما بحث معاليه التعاون المشترك وسبل تعزيزها.

من جانبها قدمت السيدة نافانيثم شكرها العميق لخادم الحرمين الشريفين، معبرة عن تقديرها لمواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان.

## ..ومليون لمنظمة الهجرة الدولية

كما أعلن معالي الدكتور بندر العيبان، عن تبرع المملكة بمبلغ مليون دولار لدعم جهود منظمة الهجرة الدولية في الصومال، مؤكدًا أن هذا التبرع يأتي في إطار حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على دعم جهود المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي تم بين معالي رئيس الهيئة والسيد ويليام سوينج المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية، وبحضور سعادة السفير فيصل طراد المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة مؤخرًا.

من جانبه شكر مدير عام المنظمة، المملكة على هذا التبرع السخي الذي يأتي استمرارًا لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية، كما قدم خالص الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رعاه الله، وحكومة المملكة على هذا التبرع الذي سيسهم في قيام المنظمة بأدوارها الإنسانية.

وفي نهاية كلمته كرر معالي الدكتور العيبان تأكيد المملكة التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها، حيث تم تنفيذ أولى الخطوات لهذا التعاون، وأقيم مؤخرًا برنامج تدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، استفاد منه عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رجالًا ونساءً، مشيرًا إلى إقامة المزيد من البرامج المتخصصة في الفترة المقبلة التي تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتطوير القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال.

### تطبيق الشريعة حفظ الحقوق

كما أكد الدكتور بندر العيبان، خلال حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان مؤخرًا بجنيف بعنوان «تساؤل عن عقوبة الإعدام»، أن المملكة تفخر وتعتز بالشريعة الإسلامية دستورًا ومنهاجًا، فهي كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع كونها من الخالق عز وجل ولا يمكن لأحد أن يزايد على حكم الله.

وقال معاليه: «إننا إذ نؤكد على احترام الحق في الحياة بصفته أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فإنه لا يجب أن تنسينا الدعوات التي تنادي بها العديد من الدول والهيئات لوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام، حقوق الأطراف الأخرى التي انتهكت من قبل الجناة، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه بنفس درجة الاحترام، والذي دعا الكثير من دول العالم إلى الاستمرار في تطبيق هذه العقوبة طبقًا لأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها، فليس هناك نظام أو قانون دولي يلزم جميع دول العالم بذلك، بل ترك الأمر لنظر كل دولة طبقًا لتشريعاتها الداخلية، والمملكة تحرص على عدم تطبيق حد القصاص إلا في الجرائم الأشد خطورة والتي تهدد أمن وسلامة وحقوق المجتمع، كما تحرص على تطبيق أقصى معايير العدالة وبما يتفق مع التزاماتها الدولية».

وتابع الدكتور العيبان: «عند إصدار أي حكم قضائي بهذه العقوبة يتم الأمر عبر ثلاثة مستويات من المحاكمات، الابتدائية ثم الاستئناف، وأخيرًا المحكمة العليا.

وأضاف الدكتور العيبان: «يؤكد وفد المملكة ما التزمت به من معاهدات واتفاقيات في مجال حقوق الإنسان فإنه يجدد تمسكه بسيادة حق الدولة في تطبيق تشريعاتها الداخلية والتي تأخذ في الحسبان مراعاة الحقوق المتساوية لكل الأطراف، إذ كفلت أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات حقوق الجاني والمجني عليه وحقوق المجتمع وسلامته عند تطبيق مثل هذه العقوبة».